الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01-01/س(01/22)/08-خ(0018)

كلمة

معالي السيد خليفة شاهين المرر

وزير دولة

رئيس وفد دولة الامارات العربية المتحدة

أمام الجلسة الافتتاحية

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

القاهرة:

الاحد 23 يناير/ كانون الثاني 2022

-

سعادة أحمد عبدالرحمن البكر المندوب الدائم لدولة الكويت الشقيقة ، (رئيس الدورة الحالية (156) لمجلس جامعة الدول العربية)،

سعادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، رئيس مكتب الأمين العام،

أصحاب السعادة المندوبين الدائمين، رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الشقيقة ،،،

السيدات والسادة ،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا في البداية أن نتقدم بالشكر لدولة الكويت الشقيقة، رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية، ولمعالي/ أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمانة العامة على الجهود المبذولة في الإعداد والتحضير لعقد هذا الاجتماع الطارئ.

كما تعلمون بأن دولة الامارات العربية المتحدة تعرضت إلى هجوم إرهابي غاشم و آثم على المدنيين والأعيان المدنية من قبل الميليشيات الحوثية الإرهابية بإطلاق ثلاثة صواريخ كروز على منطقة مصفح آيكاد 3 ومنطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبوظبي الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 17 يناير 2022، فضلاً عن اعتراض صاروخ باليستي واحد وعدد كبير من الطائرات المسيرة المحملة بالمتفجرات، حيث تفادت دولة الإمارات عملية إرهابية أكثر إتساعا بفضل يقضة قواتها المسلحة، مما جنب دولة الإمارات أضرار كبيرة ووقوع ضحايا من مختلف الجنسيات المقيمة في الدولة.

وفي هذا الصدد، تعرب دولة الإمارات عن عميق شكرها للدول العربية التي تضامنت مع و أيّدت موقف دولة الإمارات لإدانتها واستنكارها لهذا الإعتداء. وإذ تدين دولة الإمارات وتستنكر بشدة استهداف الميليشيات الحوثية الإرهابية للمدنيين والأعيان المدنية مما يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ونؤكد بأن هذا التصعيد غير القانوني والمقلق هو خطوة أخرى في جهود مليشيات الحوثي نحو نشر الإرهاب والفوضى في المنطقة، بما يهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين، كما نؤكد بأن هذا العدوان وهذه الأعمال الإرهابية لا يمكن أن تمر بدون رد شامل. فدولة الإمارات يخولها القانون الدولي بدفع العدوان، ونحن نمتلك الحق قانونيا وأخلاقيا، للدفاع عن النفس وعن أرضنا وسيادتنا ومكتسباتنا، ولا يمكننا، بأي حال من الأحوال، التعايش مع بيئة موبؤة بالتهديدات والعدوان والأعمال الإرهابية.

كما أن هذه الجماعة الإرهابية تواصل جرائمها في المنطقة في سبيل تحقيق غاياتها وأهدافها غير المشروعة. وهي مستمرة في تهديد الأمن والسلم الإقليميين، وفي عدم إمتثالها لإتفاق استوكهولم بشأن الحديدة، حيث تقوم بإستغلال الميناء لممارسة القرصنة البحرية وتمويل حربها العبثية وإدخال الأسلحة وأدوات الدمار، فقد أصبح ميناء الحديدة يستغل عسكريا من قبل هذه الميليشيا، ومثال على هذا ما ارتكبته من قرصنة لسفينة "الرو ابي" التابعة لدولة الإمارات واحتجاز طاقمها وحمولتها المدنية.

وهي كذلك خطرا يهدد خطوط الملاحة التجارية الدولية وإمدادات الطاقة العالمية، وهي بذلك تضع تحديات إضافية على ما تعانيه دول العالم من تحديات ترهقها في ظل الظروف الصعبة القائمة.

وما كان لجماعة الحوثي الإرهابية أن تستمر في عدوانها لولا التدفق المستمر للأسلحة الإيرانية عليها، في انتهاك صريح لقرارات مجلس الأمن الدولي، المقرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولولا الدعم الواضح من إيران التي تمتنع حتى الآن عن لعب دور إيجابي يجنب المنطقة مزيدا من التصعيد والتوتر والمعاناة للشعب اليمني الشقيق.

إن إستمرار هذا الوضع الذي يستهدف تهديد الأمن الوطني للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومنطقة الخليج العربي برمتها، لا يمكن إلا أن يكون موجها لتهديد الأمن القومي العربي في محاولة لإبقاء الجسم العربي في حالة نزيف مستمر، وعرقلة جهود حل الأزمات العربية القائمة.

إن عدم مبالاة وتخاذل المجتمع الدولي في إتخاذ موقف حاسم من ميليشيا الحوثي الإرهابية يعد سببا رئيسيا في عدم الوصول إلى حل سياسي للأزمة اليمنية حتى الآن، مما يمنح هذه الجماعة الإرهابية فرصة أكبر ووقت أطول للإستمرار في جرائمها، وتهديد الأمن والسلم الإقليميين وزعزعة الإستقرار وتحميل الشعب اليمني ويلات ومعاناة مستمرة.

لقد أكد تحالف دعم الشرعية في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية، على الدوام على خيار الحل السياسي للأزمة اليمنية، وقد قدمت المملكة العربية السعودية مبادرة سلام شاملة لوقف إطلاق النار والحل السياسي، غير أن الميليشيا الحوثية لا زالت تتعنت وتصر على الإستمرار في أعمالها العسكرية وجرائمها الإرهابية.

إننا ندعو المجتمع الدولي إلى إدانة هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف المدنيين والمنشآت المدنية والوقوف صفاً واحداً في مواجهة هذا العمل الإرهابي واتخاذ إجراءات فورية

وحاسمة وموقف موحد لردع ميليشيات الحوثي عن الإستمرار في غيها ونشر الفوضى في اليمن والمنطقة.

ونؤكد على أنه لا يمكن أن تنجح الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب والتطرف بدون وحدة المجتمع الدولي ككل، إذ تستمر دولة الإمارات في جهودها الرامية إلى القضاء على هذه الآفة العالمية بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة. مع أن دولة الإمارات قد قامت بسحب قواتها العسكرية من اليمن وملتزمة بدعم الجهود الدولية لوقف إطلاق النار والوصول إلى حل سياسي في اليمن، نؤكد بأن دولة الإمارات ستقوم بما يلزم لمنع خطر الإرهاب من تهديد أراضيها وردع مرتكبيه.

وفي الختام، فإننا نجدد شكرنا وتقديرنا لما بذله جميع القائمين من جهود لإنجاح أعمال هذا الاجتماع، ونتطلع من هذا الاجتماع إلى اتخاذ موقف عربي واضح وحازم ضد هذه الاعتداءات بصدور قرار يعكس رفضنا القاطع لمثل هذه الأعمال الإرهابية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،